

التعدي على الاراضى الزراعية ونهر النيل وأثارهما على الاقتصاد المصري
(دراسة اقتصادية)
صلاح على صالح فضل الله

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعه أسيوط

مقدمة:

مما لا شك فيه أن موردي الأرض والماء يعدا من العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي ، فلا يمكن تصور وجود زراعة وإنتاج زراعي بدونهما ، وأي تدهور أو انخفاض في المتاح منهما كميا أو نوعيا سوف يؤثر بلا شك على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما سيترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشأ نتيجة عدم قدره الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، الأمر الذي يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع.

مشكله الدراسة:

تكمّن المشكله الأساسية لهذه الدراسة فيما لوحظ في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد نجاح الشعب المصري في ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ من حدوث تعدي على كل من الأرض الزراعية ونهر النيل بالرغم مما تضمنته القوانين والتشريعات القانونية من تجريم لهذا التعدي حيث زادت هاتين المشكلتين بشكل واضح وملموس وأثرتا على الاقتصاد القومي المصري بصفه عامة والزراعي على وجه الخصوص.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفه أساسية إلي إلقاء الضوء على هاتين المشكلتين والتعرف على ملامحهما وتقدير مخاطرهما والوسائل اللازمة للحد من تأثيرهما.

أسلوب الدراسة ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الاستقرائي والتحليلي لمجموعه من الحقائق والدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من الإدارة المركزية لحماية الاراضى التابع لوزارة الزراعة.

Received on: 17/2/2015

Accepted for publication on: 21/2/2015

Referees: Prof. Talat H. Ismail

Prof. Galal A. El-Sogheir

نتائج الدراسة:

أولاً:- الأبعاد الاقتصادية لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية:

مما لا شك فيه إن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية تعد واحده من اخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن خصوصا بعد ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ ، فقد زادت بشكل ملموس وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجه كبيره، حيث أدت الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المساكن من ناحية وعدم وجود أراضي للبناء عليها بعيدا عن الرقعة الزراعية من ناحية أخرى إلى نشوء العدي من البؤر والمناطق الاستيطانية في العديد من محافظات الجمهورية، وهذه المناطق تنقصها العديد من الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لمعيشة كريمه ولاتفة لقاطنيها، مما ترتب علي وجودها العديد من المشاكل والأمراض الاجتماعية في المجتمع (كالإرهاب، والاعتصاب والإدمان والجرائم غير المنظمة)، بالإضافة إلى الأثر السلبي لهذه المناطق العشوائية في زيادة معدلات النمو السكاني في المجتمع، حيث تتسم هذه المناطق بارتفاع معدلات المواليد بها، فقد عمد الإنسان في ظل التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط إلى تحويل الأراضي الزراعية الصالحة من استعمالها الأساسي لاستعمالات أخرى حضرية بإقامة المباني السكنية والمصانع وغيرها عليها ، مما أدى إلى تناقص كبير في الرقعة الزراعية المتاحة بالمجتمع، وقد ساعد على ذلك الزيادة الكبيرة الحادثة في أعداد السكان من ناحية وعدم وجود أراضي كافيه للبناء من ناحية أخرى، فضلا على إقبال ملاك الأراضي الزراعية على بيعها والاستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية وعدم فعاليه القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية وضعف تنفيذها من ناحية ثالثه مما انعكس في زيادتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وأدى إلى ظهور العشوائيات بآثارها السلبية الكثيرة حيث تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن حجم الأراضي الزراعية المصرية المفقودة خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠٠٥) قد بلغ نحو ٩٣,٦٩٧ ألف فدان خلال تلك الفترة منها حوالي ٤٦,٩٧٠ ألف فدان (أي حوالي ٥٠,١% من جملة الاراضي) تم البناء عليها، وحوالي ٣٨,٢ ألف فدان أي حوالي ٤٦,٨% من إجمالي المساحات المستقطعة تم استقطاع جزء منها وتركه بدون زراعة لفترة زمنية طويلة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة مقدمة لتحويلها لأنشطة أخرى غير زراعية تغل عائد اقتصادي اكبر (التبوير)، فضلا على نحو ٨,٥٢ ألف أراضيها حوالي ١٠,١% من إجمالي المساحات المستقطعة من الأرض الزراعية تم استعمالها في أغراض أخرى غير زراعية كصناعة الطوب، وقد كشف تقرير حكومي أصدرته وزارة الزراعة والتنمية المحلية عن أن إجمالي عدد حالات التعدي بالبناء الجائر علي الأراضي الزراعية خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٨ فبراير لعام ٢٠١١ بلغ ٣١ ألفا و١٢٨ حالة تعدد علي الأراضي الزراعية بمختلف المحافظات. كما كشف تقرير صادر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة، أن مصر فقدت خلال الثلاثين عاما الماضية ٧٦٠ ألف فدان ، مشيراً إلى أنه خلال الأعوام العشرة الأخيرة فقدت نحو ٣٥٠ ألف فدان من أخصب أراضيها .

جدول رقم(١): مساحات الأراضي المفقودة نتيجة للتعديات عليها خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥ (بالآلف فدان)

نوع التعدي	١٩٨٧-٨٣	١٩٩٢-٨٨	١٩٩٥-٩٣	٢٠٠٥-٩٦	جمله
التبوير	١٠,٤٦١	١٦,٦٣٢	١١,١٠٩		٣٨,٢٠٢
التجريف	٤,١٢٧	٣,٨٥٢	٠,٥٤٦		٨,٥٢٥
البناء	١٧,٢٣٢	١٣,٩٦٤	٤,٠٣١	١١,٧٤٣	٤٦,٩٧٠
جمله	٣١,٨٢٠	٣٤,٤٤٨	١٥,٥٦٥	١١,٧٤٣	٩٣,٦٩٧

المصدر:-- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لشئون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشوره، ٢٠١٠

وفي الحقيقة فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل إن حوالي ٢,٥-٣ مليون فدان (تعادل حوالي ٣٥% من الأراضي تعاني في الوقت الراهن من مشكله التملح ومعظم هذه المساحات (حوالي ٢ مليون فدان) تقع في شمال الدلتا، وهذه الظاهرة تنشأ نتيجة لإسراف الإنسان في استخدام مياه الري من ناحية وعدم الاهتمام بالصرف الزراعي من ناحية أخرى، كما تعد المياه الجوفية مصدرا آخر لتملح الأراضي نظرا لما تحويه من نسب عالية من الأملاح. كل تلك الأمور وغيرها تبرز مقدار ما تم فقده من الموارد الأرضية الزراعية المصرية نتيجة لسوء استغلال الإنسان لها الأمر الذي يبين مدى الخسارة الناشئة عن هذا الفقد على الاقتصاد القومي المصري، فنتيجة لحالة الفراغ الأمني وعدم الاستقرار من ناحية وانشغال الجهات المختصة وجميع فئات الشعب المصري بأحداث الثورة استغل بعض أفراد الشعب من الخارجيين والانتهازيين تلك الظروف الطارئة الحرجة التي تمر بها البلاد استغلالا سيئا وقاموا بالتعدي على الأراضي الزراعية بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفه عامه وفي محافظات الوجه البحري على وجه الخصوص حيث قام الكثيرين باستغلال مساحات شاسعة من الأراضي المخصصة لهم بغرض الزراعة وقاموا بتحويلها إلى أنشطة أخرى غير زراعية، وقد ساعد على ذلك عدم وجود أراضي كافية للبناء عليها في تلك المحافظات فضلا على إقبال ملاك الأراضي الزراعية على بيعها والاستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية من ناحية وعدم فعالية القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية وضعف تنفيذها من ناحية أخرى مما انعكس في زيادتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وأصبحت تشكل أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي المصري بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية في الوادي ودلتا النيل من التجريف والبناء عليها والتي من أبرزها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والذي يمنع التعدي على الأراضي الزراعية سواء بالتجريف أو البناء عليها دون ترخيص مسبق من وزارة الزراعة وإلا تعرض القائم بها للحبس والغرامة مع إزالة المخالفة على نفقته، ثم تلاه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذي تنص المادة ١٥٠ منه على انه (يحظر تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة، ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس وبغرامه لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه عن كل فدان موضع المخالفة، مع ضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة من التجريف وتصادر، كما حظر القانون إقامة مصانع أو قمامن الطوب الأحمر في الأراضي الزراعية، غير انه بالرغم من ذلك فقد استمرت عمليات التعدي على الأراضي الزراعية مما دعا الدولة إلى إصدار الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بحظر تبوير وتجريف الأراضي الزراعية وإقامة مباني أو منشآت عليها والذي ساهم إلى حد ما (قبل أن يلغى في عام ٢٠٠٥) في الحد من التعديات على الأراضي بالتجريف والتبوير، إلا انه ما زالت تعديات الأفراد على الأراضي الزراعية بالبناء عليها مستمرة وتحتاج إلى آليات تنفيذية صارمة للحد منها وأزاله التعديات عليها^٢ مع ضرورة توفير الأراضي البديلة في مناطق جديدة واستغلال الظهير الصحراوي لمحافظات الجمهورية كحل أساسي لمشكله توافر الأراضي اللازمة للبناء في ظل

¹ محمد فكرى حسين (دكتور)، التلوث وتدهور الموارد الطبيعية من الأراضي والمياه، المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعه المنوفية، ابريل ١٩٩٩.

² هناك جهود لا يمكن إنكارها قد بذلت في الآونة الأخيرة لأزاله حالات التعدي على الاراضي الزراعية المصرية حيث قامت الدولة بتفعيل تلك القوانين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بتشديد العقوبات على المخالفين وأزاله تلك التعديات على حساب المعتدين.

الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المساكن مع توفير البنية الأساسية من طرق وخطوط مواصلات وغيرها.

وعند إلقاء الضوء عن التعديلات الحادثة على الاراضي الزراعية في جميع محافظات مصر خلال الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى نوفمبر ٢٠١٤ فان البيانات المتاحة^١ تشير إلى أن حجم التعديلات قد بلغ نحو ١,٢٤٢ مليون حالة تعدى بمساحته قدرت بنحو ٥٤,٢٥١ ألف فدان تم أزاله نحو ٦٩,٢٤٩ ألف فدان اي نحو ١٧% من حجم التعديلات، وقد توزعت هذه المساحة على جميع محافظات الجمهورية بلا استثناء حيث شغلت محافظات الوجه البحري المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبه تعديلات بلغت نحو ٥٦,٧% من اجمالي حجم التعديلات خلال فترة الدراسة، تلتها في ذلك محافظات مصر العليا بنحو ١٠,٤٥٠ فدان تعادل نحو ١٩,٢% من حجم التعديلات التي وقعت خلال تلك الفترة، وشغلت محافظة الغربية أعلى نسبة تعديلات في الجمهورية حيث بلغت نحو ٥٥٥٦ فدان اي نحو ١٠,٢٤% من حجم التعديلات تليها في ذلك محافظه البحيرة بنحو ٥٤٧٤ فدان ، تمثل حوالى ١٠,١% من حجم التعديلات ثم محافظتي الدقهلية والشرقية بنحو ٨,٨%، ٨% على الترتيب، وسجلت محافظه الوداي الجديد اقل محافظات الجمهورية حيث بلغت التعديلات بها نحو ٣ أفدنه.

جدول رقم (٢): التوزيع الجغرافي للتعديلات على الاراضي الزراعية حتى عام ٢٠١٤

المحافظة	جملة الرقعة الزراعية	المساحة فدان	%	ترتيب	عدد الحالات	%	ترتيب
القاهرة	١٧,٦٧٠	٢٣٨	٠,٤٤	٢٣	٤٨٦٠	٠,٣٨	١٧
الإسكندرية	١٧٥,٩٥٣	٩٣٨	١,٧٣	١٧	١٩٥٣٠	١,٥٧	١٤
بورسعيد	٥١,٣٧٧	٣٥	٠,٠٦	٢٤	١٧٠	٠,١٤	١٩
السويس	٢٧,٠٢١	٢٩٩	٠,٥٥	٢٠	٣٨١	٠,٠٣	٢٠
جملة	٢٧٢,٠٢١	١٥١٠	٢,٧٨		٢٤٧٧١	١,٩٩	-
إسماعيلية	٢٣٣,٤١٢	٣٣٨	٠,٦٢	١٨	٣٩٩٤	٠,٣٢	١٨
البحيرة	١٥٦٢,١٣٣	٥٤٧٤	١٠,١	٢	١٤٣٧١٨	١١,٥٧	٢
دمياط	١٠٩,٧٩٧	١٣٠٧	٢,٤١	١٥	٢٤١١٨	١,٩٤	١٣
كفر الشيخ	٦١٢,١٥٣	٣٤٢٦	٦,٣١	٧	٦٥٩٦٣	٠,٠٥	١٩
الغربية	٣٨٤,٥٢٠	٥٥٥٦	١٠,٢	١	١١٧٥١٦	٩,٤٦	٣
الدقهلية	٦٥٦,٧٨٧	٤٧٧٩	٨,٨	٣	٩٤٦٨٣	٧,٦٢	٦
الشرقية	٨٠٣,٧٤٧	٤٣٣٩	٨,٠	٤	١٠١٩١٠	٨,٢	٥
المنوفية	٣٧٠,٢١٦	٤٦٠٧	٠,٧٥	٢١	١٥٤٩٩٧	١٢,٤٨	١
القليوبية	١٨٤,٤٣٩	٤٠٢٣	٧,٤١	٥	١٠٣٩١٢	٨,٦١	٤
جملة	٤٩١٧,٢٠٤	٣٠٧٤٩	٥٦,٧		٨١٠٨١١	٦٥,٣	
الجيزة	٢١٢,٨٦٥	٩٩١	١,٨٣	١٦	٢٦٨٩٠	٠,١٢	١٢
الفيوم	٤٢٩,٨١٨	١٦٥٩	٣,٠	١٣	٣٣٦٧١	٢,٧١	١٢
بنى سويف	٢٨٨,٢٩٩	١٩٠٠	٣,٥	١٢	٤٧٥٨٨	٣,٨٣	١٠
المنيا	٤٨٥,٧٥٦	٣٧١١	٦,٨	٦	٧٨٣٨٤	٦,٣	٨
جملة	١٤١٦,٧٣٨	٨٢٦١	١٥,١		٥٩٨٦١٢	٤٨,١٩	
أسيوط	٢٤٣٠,٧٠١	٣٠٢٤	٥,٦	٨	٨١٨٤٨	٦,٦	٧
سوهاج	٣١٧,٦٥٧	٢٩٢٥	٥,٤	٩	٦٦٤٣٦	٥,٣٤	٩
قنا	٣٤١,٠٢٠	٢٥٤٤	٤,٧	١٠	٤٤٧١٤	٣,٦	١١
الأقصر	٤٥,٢٢٦	١٦٥٩	٣,٠	١٣	١٧٤٥٤	١,٤	١٥
أسوان	١٨٦,٩٠٠	٢٩٨	٠,٥٥	٢٢	٤١٠٠	٠,٣٣	١٦

^١ وزارة الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الاراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٤

جملة	١٢٣٤٠٦١	١٠٤٥٠	١٩,٢	١٩٧٠٩٨	١٧,٢٧
الوادي	١٣٧,٥٣١	٣	٠,٠٠٤	٥٣	٠,٠٠٤
مطروح	٣٠٣,٤٧٧	٤	٠,٠٠٧	١٠١	٠,٠٠١
النوبارية		١٥٧	٠,٣	٢٤٤٠	٠,١٩
الإجمالي	٨٤١٠,٩٨٦	٥٤٢٥١	١٠٠	١٢٤٢٢٥٤	١٠٠

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٤،

ومن ناحية أخرى فقد البيانات المتاحة تشير إلى أن هناك جهود لا يمكن إنكارها قد بذلت في الآونة الأخير لإزالة هذه التعديلات على الأراضي الزراعية المصرية حيث قامت الدولة بتفعيل تلك القوانين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بتشديد العقوبات على المخالفين وأزاله تلك التعديلات على حساب المعتدين حيث تم إزالة نحو ٦٩,٢٤٩ ألف فدان أي نحو ١٧% من حجم التعديلات الحادثة على الأراضي الزراعية، الأمر الذي يعنى إلى أن هناك نحو ٤٤٤٢٧ فدان تعادل حوالي ٨١,٨% من حجم التعديلات لم يتم إزالته منهم نحو ١٢٣٦ فدان في المحافظات الحضرية، ونحو ٢٥٦٨٣ فدان تمثل حوالي ٨٣,٥% من اجمالي التعديلات في محافظات الوجه البحري، ونحو ٧٧٩٠ فدان تمثل حوالي ٧٤,٥% من حجم التعديلات في محافظات الوجه القبلي، وقد بلغ عدد المعتدين نحو ١٠٧٦٥٥٢ حالة منهم نحو ٢٢٨٨٩ متعدي في المحافظات الحضرية، ونحو ٧٢٦٣٧٤ معتدى في محافظات الوجه البحري، ونحو ١٢٣٤٤٣ معتدى في محافظات الوجه القبلي، الأمر الذي يعنى أن الطريق مازال متاحا لأزالة هذه التعديلات، وهذا يحتاج إلى تكاتف وتضافر الجهود المبذولة لأزاله هذه التعديلات لخطورتها على الاقتصاد القومي، فالتعدي على الأراضي الزراعية له تأثير بالغ على التنمية الاقتصادية بالمجتمع ومقدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لسكانه، فاستقطاع مساحات من الأراضي الزراعية وتحويلها لغير أغراض الزراعة من شأنه أن يؤدي إلى تدهور في الإنتاج النباتي والحيواني لهذا المجتمع، ومن ناحية أخرى فان تجريف الأرض الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضي بها نتيجة لانخفاض مستواها بعد التجريف عن الأراضي المجاورة لها (غير المجرفة)، مما يؤثر بلا شك على إنتاجية الأرض الزراعية ويؤدي لزيادة التكاليف اللازمة لعمليات إصلاح وتحسين هذه الأراضي الزراعية، حيث توضح الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن الفدان الواحد المفقود من الأراضي الزراعية في الأراضي القديمة يلزم لتعويضه استصلاح حوالي ٥ أفدنة من الأراضي الصحراوية^١، الأمر الذي يعنى انه يلزم استصلاح نحو ٢٣٥ ألف فدان لتعويض الفقد الذي حدث في الأراضي الزراعية المصرية نتيجة للتعدي بالبناء عليها فقط، ومع الارتفاع الذي حدث في تكاليف استصلاح الفدان من الأراضي الصحراوية والذي زاد من نحو ٨ آلاف جنيه في فتره الخمسينات^٢ ووصل إلى نحو ٥٠ ألف جنيه في الوقت الراهن الأمر الذي يبين أن هذا الأمر يحتاج إلى استثمارات ضخمة لتعويض هذا الفقد، فإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود فروق كبيرة في القدرات الإنتاجية بين كل من الأراضي الجديدة والقديمة لتبين لنا حجم الخسارة التي ترتبت من هذا الفقد على الاقتصاد القومي، ليس هذا فقط بل أن التعدي على الأرض الزراعية ترتب عليه صغر وتفتت الحيازات المزرعية في مصر مما أدى إلى زيادة نسبة المزارع المكثفة ذاتيا على حساب المزارع التجارية الأمر الذي له تأثير بالغ على الإنتاج الزراعي المصري، فمثل هذه الحيازات الصغيرة تستهلك جزءا كبيرا

^١نسرين عبد العزيز، على إبراهيم محمد (دكاترة)، دور السياسة الزراعية في الحفاظ على الأراضي الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (١٧)، العدد الرابع، سبتمبر ٢٠٠٧
^٢وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة

من إنتاجها ولا تترك إلا نسبة قليلة من الإنتاج للسوق، فضلا على أن معظم إنتاج هذه المزارع يميل للمحاصيل الاستهلاكية دون المحاصيل النقدية (كالقطن وقصب السكر)، الأمر الذي ينعكس على الإنتاج القومي ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن سيادة مثل هذه الحيازات الصغيرة لا تمكن من الاستفادة من استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة (وخصوصا المكنة الزراعية) في أداء عمليات الإنتاج الزراعي.

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافي لما تم ازالته ونسبتهم من التعديلات على الاراضى الزراعية في مصر حتى عام ٢٠١٤

المحافظة	المساحة فدان	% من التعديلات	عدد المعتدين	% من المعتدين
القاهرة	٢٣	٩٠,٣	٤٨٦٠	٩,١١
الإسكندرية	١٨٥	٧١,٠	١٩٥٣٠	٧,٩٣
بورسعيد	٥	٨٥,٧	١٧٠	٢١,٨
السويس	٦١	٧٧,١	٣٨١	٦,٠٢
جمله	٢٧٤	٨١,٨	٢٤٧٧١	٨,٣
إسماعيلية	١١٤	٦٦,٣	٣٩٩٤	٤٧,٧
الجيزة	٧١٠	٨٧,٠	١٤٣٧١٨	٦,٩٩
دمياط	١٦٦	٨٧,٣	٢٤١١٨	٩,٤٤
كفر الشيخ	٣٩٧	٨٨,٤	٦٥٩٦٣	٧٤,٢
الغربية	٦٩٦	٨٧,٥	١١٧٥١٦	٨,١٩
الدقهلية	٩٠٣	٨١,٠	٩٤٦٨٣	١٢,٩
الشرقية	١٢٤٧	٧١,٢	١٠١٩١٠	٢٨,٤
المنوفية	٢٧٨	٩٣,٩	١٥٤٩٩٧	٩,٨
القليوبية	٥٥٢	٨٦,٣	١٠٣٩١٢	١٠,٦
جمله	٥٠٦٣	٨٣,٥	٨١٠٨١١	١٠,٤
الجيزة	٢٧٤	٥٨,٥	٢٦٨٩٠	٢٥,٣
الفيوم	١١٥	٩٣,٠	٣٣٦٧١	٥,١٢
بنى سويف	٨١	٩٤,٩	٤٧٥٨٨	٣,٥١
المنيا	١٢٣٨	٦٦,٦	٧٨٣٨٤	٣١,٩
جمله	١٧٠٨	٧٩,٣	٥٩٨٦١٢	٥,٩
أسيوط	٥٧٩	٨٠,٨	٨١٨٤٨	١٦,٥
سوهاج	٤٣٠	٨٣,٦	٦٦٤٣٦	١٢,٩
قنا	٨٠٦	٦٥,٤	٤٤٧١٤	٢٨,٣
الأقصر	٨٠٨	٥١,٢	١٧٤٥٤	٤٧,١
أسوان	٣٧	٩٧,٤	٤١٠٠	١٥,٢
جمله	٢٦٦٠	٧٤,٥	١٩٧٠٩٨	٢٢,١
الوادي	٢٢	٥٨,٥	٥٣	٦٧,٩
مطروح	٥	٣٧,٥	١٠١	٣٧,٦
النوبارية	١٩	٤٦,١	٢٤٤٠	١٢,٢
جمله	٤٦	٤٧,٧	٢٥٩٤	١٤,٤
الإجمالي	٩٧٤٩	٨١,٨	١٢٤٢٢٥٤	١٧

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الاراضى، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٤.

جدول رقم (٤): التوزيع الجغرافي للمتبعي من التعديلات على الاراضي الزراعية في مصر حتى عام ٢٠١٤

المحافظة	المساحة فدان	% من التعديلات	عدد المتعدين	% من المتعدين
القاهرة	٢١٥	٩٠,٣	٤٤١٧	٩٠,٩
الإسكندرية	٤٥٣	٧١,٠	١٤٩٨١	٧٦,٧
بورسعيد	٣٠	٨٥,٧	١٣٣	٧٨,٢
السويس	٢٠٥	٧٧,١	٣٥٨	٩٣,٩
جملة	١٢٣٦	٨١,٨	٢٢٨٨٩	٩١,٨
إسماعيلية	٢٢٤	٦٦,٣	١٧٦٠	٤٤,١
البحيرة	٤٧٦٤	٨٧,٠	١٣٣٦٦٦	٩٣,٠
دمياط	١١٤١	٨٧,٣	٢١٨٤٠	٩٠,٥
كفر الشيخ	٣٠٢٩	٨٨,٤	١٦٧٢١	٢٥,٣
الغربية	٤٨٦٠	٨٧,٥	١٠٧٨٩٤	٩١,٨
الدقهلية	٣٨٧٣	٨١,٠	٥٢٤٩٢	٥٥,٤
الشرقية	٣٠٨٩	٧١,٢	٧٢٩٧١	٧١,٦
المنوفية	٤٣٢٩	٩٣,٩	٩٧٢٢٢	٦٢,٧
القليوبية	٣٤٧١	٨٦,٣	٩٢٥١١	٨٩,٠
جملة	٢٥٦٨٣	٨٣,٥	٧٢٦٣٧٤	٨٩,٦
الجيزة	٣٨٧	٥٨,٥	٢٠٠٤٦	٧٤,٥
الفيوم	١٥٤١	٩٣,٠	٣١٩٤٨	٩٤,٩
بنى سويف	١٥١٩	٩٤,٩	٤٥٩١٦	٩٦,٥
المنيا	٢٤٧٤	٦٦,٦	٥٣٣٧٩	٦٨,١
جملة	٦٥٥٣	٧٩,٣	٥٦٣٣٩٨	٩٤,١
أسيوط	٢٤٤٥	٨٠,٨	٦٨٣٠٥	٨٣,٤
سوهاج	٢١٩٥	٨٣,٦	٥٧٨٤٥	٨٧,٠
قنا	١٦٦٣	٦٥,٤	٣٢٠٦٢	٧١,٧
الأقصر	٨٤٨	٥١,٢	٩٢٣٩	٥٣,٥
أسوان	٢٦١	٩٧,٤	٣٤٧٦	٨٤,٨
جملة	٧٧٩٠	٧٤,٥	١٢٣٤٤٣	٦٢,٦
الوادي	٣١	٥٨,٥	١٧	٣٢,١
مطروح	٣	٣٧,٥	٦٣	٦٢,٤
النوبارية	١٣٨	٤٦,١	٢٤١١	٩٨,٨
جملة	١٧٢	٤٧,٧	٢٥٤٥	٦٤,٥
الإجمالي	٤٤٤٢٧	٨١,٨	١٠٧٦٥٥٢	٨٣

المصدر:- جمعت وحسبت من نفس المصدر السابق

ثانيا التعدي على نهر النيل وأثاره على الاقتصاد المصري:

مما لا شك فيه أن نهر النيل يمثل أهميه بالغه للاقتصاد القومي المصري ، فهو يعد وسيله حياة للاقتصاد القومي حيث يمثل الاستخدام الزراعي المجال الرئيسي للاستخدام المائي في مصر فهو يستخدم نحو ٨٠% من إجمالي المتاح من تلك الموارد المائية الأمر الذي يبرز مدى أهميه هذا النهر العظيم لمصر، فالمياه الواردة من نهر النيل تعتبر المصدر الرئيسي للموارد المائية في مصر فهي تمثل حوالي ٨٧,٤% من إجمالي المتاح من الموارد المائية المصرية والبالغ حوالي ٦٣,٥ مليار م^٣ ، في حين تمثل المياه الجوفية والأمطار حوالي ٤,٩% ، أما النسبة الباقية فتمثل المياه المعاد استخدامها، مما يعني أن حوالي ٩٥,١% من الموارد المائية المصرية مصدرها الأساسي المياه الواردة من نهر النيل ، وتشير المؤشرات والدلائل الحالية إلى قرب وصول مصر إلى حد الفقر المائي الم تكن قد وصلته بالفعل حيث انخفض متوسط نصيب

الفرد من المياه العذبة إلى أقل من ١٠٠٠ م^٣ سنويا (خط الفقر المائي) ، وهذا يعني بان هناك خطر حقيقي على الموارد المائية المصرية ، فنهر النيل يعاني من مشاكل داخلية تتمثل في الإسراف في استهلاك مياهه من ناحية و التعدي على مجراه وتلويث مياهه من ناحية أخرى ، فهناك كميات لا بأس بها من مياه نهر النيل تفقد أثناء رحلتها من أسوان وحتى وصولها إلى أماكن استهلاكها، وهذا الفقد في المياه له صور متعددة، بل إن بعضها يعود ليظهر في مصادر أخرى كما هو الحال في المياه المتسربة منها إلى باطن الأرض والذي يعود كمياه صرف زراعي أو كمياه جوفية، والبعض الآخر نتيجة للبخر والتسرب نتيجة لنقلها في قنوات مائية مكشوفة أو نتيجة لعيوب في شبكات توزيع المياه وسوء الأدوات الصحية وإهمال صيانتها.

ولقد اختلفت التقديرات حول مقدار الفقد الحادث في المتاح من الموارد المائية في كافته استعمالاتها الزراعية وغير الزراعية ، حيث قدرت إحدى الدراسات^١ نسبة الفاقد من المياه خلال رحلتها من أسوان إلى افام فتحات التوصيل للحقول بنحو ١٥% من حجم المياه المنصرفة للزراعة والمقدرة بنحو ٥٠ مليار م^٣ (أي أن حجم الفاقد نحو ٧,٥ مليار م^٣)، بالإضافة إلى ما يفقد في الحقول والتي تم تقديره بنحو ٤٠% من كميته المياه التي تصل للحقل (والبالغة نحو ٤٢,٥ مليار م^٣)، فإذا ما أضفنا إليها الفاقد نتيجة للبخر والذي قدر بنحو ٢ مليار م^٣ في السنة، وكذلك الفقد في المياه النقية الموجهة للاستخدام المنزلي والصناعة أثناء عمليات تنقيتها والمقدر بنحو ٤٠% من كميته المياه التي يتم تنقيتها وتكريرها والمقدرة بنحو ٤ مليار م^٣، أي أن حجم الفقد يبلغ نحو ١,٦ مليار م^٣، بينما بلغت نسبة كميته المياه المفقودة أثناء مرحله استهلاكها النهائي نحو ١٥-٢٠% من كميته المياه المنتجة بسبب تآكل التوصيلات النهائية للمياه النقية، الأمر الذي يبرر مقدار الفاقد من المياه والذي يمثل إهدارا خطيرا تتعرض له المياه في مصر.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن المياه تواجه مشكله تلويثها سواء بطريقه مباشرة أو بطريقه غير مباشرة من خلال المخالفات والاعتداءات على مجرى نهر النيل، فكما هو معروف فان التلوث بصفة عامة يعد أحد صور الفساد التي يتسبب فيها الإنسان نفسه ويكون احد ضحاياه، فالإنسان هو المسئول الأول عن تلوث البيئة المحيطة به بكافه جوانبها، كما أنه المتضرر الأول منها، ومن ثم فان إي تلويث للماء بحيث يجعله غير صالح للاستخدام أو فقدانه لبعض أو لكل من قيمته الاقتصادية يعد إفسادا لمورد هام يختلف عن غيره من الموارد الطبيعية في أن الكميات المتاحة منه والصالحة للاستخدام ثابتة ومحدودة على سطح الكرة الأرضية. وتلويث المياه ومصادر الرئسية العديد من الأسباب التي من أبرزها إلقاء المخلفات والبقايا البشرية كمخلفات الصرف الصحي ومخلفات المصانع غير المعالجة والتي تحتوى في الغالب على مواد كيميائية^٢ والحيوانات النافقة والقمامة وغيرها في المجارى المائية، وكذلك الاستخدام الكثيف للمبيدات والأسمدة الكيماوية في الزراعة، وقد يكون التلويث نتيجة انتشار الحشائش النباتات والحشائش المائية الطافية التي تعيق حركة المياه وتستهلك كميات كبيرة من المياه وعلى رأسها نبات ورد النيل الذي يغطي مساحات كبيرة من المجارى والمصارف المائية ويستهلك كميات كبيرة من المياه دون أن يكون له فائدة حقيقية بل على العكس فانه يؤدي إلى فقد كميات كبيرة من المياه الأمر الذي دعا الحكومة في الآونة الأخيرة بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو إلى إصدار وثيقة حماية نهر النيل والقضاء على كافته المخالفات والاعتداءات على نهر النيل وعلى مجراه، حيث تقوم وزاره الري حاليا بإزالة كافته صور المخالفات والاعتداءات على مجرى النهر بالطرق القانونية.

١ محمد مدحت مصطفى (دكتور)، اقتصاديات الموارد المائية، رؤية شاملة لإدارة المياه، مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنية بالإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٢ يتعرض نهر النيل حاليا إلى صرف صناعي لنحو ٣٤ منشأة صناعية تقع على ضفتيه تقوم بالصرف المباشر بمخلفاتها على ضفتيه.

وفى الواقع فان التحديات التي تواجه الموارد المائية المصرية لن تتوقف عند هذا الحد بل أنها تتعدى إلى وجود إسراف شديد في استخدام المياه وخاصة الموجه للقطاع الزراعي يقتضى ترشيده وإعادة النظر في نظم الري المتبعة حالياً والتي تعتمد في معظمها على أسلوب الري السطحي (الغمر) والاعتماد على نظم حديثه للري تعمل على استقطاب الفواق المائية الناشئة عن النظم الحالية للري الاستفادة القصوى بكل قطرة مياه مع العمل على تغيير عادات الري القديمة بحيث تتم عمليات الري في الوقت وبالقدر الذي يتناسب مع احتياجات المحاصيل المنزرعة من ناحية و نوعية التربة من ناحية أخرى مع ضرورة توفير شبكات ري وصرف متكاملة للأراضي الزراعية لإحكام ضبط وتوزيع المياه بأقل قدر ممكن من الفواق ، كما يحتاج الأمر إلى ضرورة تعديل التركيب المحصولي لاستخدام الأرض الزراعية بشكل يتناسب مع المتاح من الموارد المائية وتشجيع زراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى مقننات مائية عالية كالأرز وقصب السكر واللذان يعدا من اعلي المحاصيل استهلاكاً للمياه في الزراعة المصرية، حيث يستهلكا وحدهما نحو ٢٥% من المتاح من المياه، الأمر الذي يتطلب ضرورة تقليل المساحات المنزرعة منهم بما لا يخل بأهداف السياسة الزراعية للدولة بحيث يتم تقليل المساحة الأريزية إلى ٩٠٠ ألف فدان وهو الحد الأدنى اللازم لحماية الدلتا والجزء المتاخم للبحر المتوسط من عوامل تداخل مياه البحر وزيادة ملوحة التربة مع زراعه أصناف جديدة قصيرة العمر وعالية المحصول وذات احتياجات مائية اقل ، كما يتطلب الأمر التوسع في زراعه بنجر السكر وتقليل مساحات محصول قصب السكر بحيث تتراوح المساحات المنزرعة ما بين ٢٥٠-٣٠٠ ألف فدان سنوياً بما سيؤدي إلى توفير نحو ٥ آلاف م^٣ مع تطوير أساليب الري مما سيوفر نحو ٩٠٠ مليون م^٣ سنوياً. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل لابد من إعادة النظر في نظام ري المحاصيل الزراعية وإدخال نظم ري حديثه وخصوصاً في الاراضى المستصلحة كنظام الري بالرش (الرازاى) أو بالتنقيط والذي يتميز بعدم حاجتهم إلى إي نوع من أنواع التسوية أو الحرث، مما سيخفض من تكاليف التسوية ويحافظ على خواص التربة فضلاً على قدرته في التحكم في كميات المياه المستخدمة بحيث تتناسب مع قدره التربة وكذلك قدرته على التحكم في كميات الأسمدة والكيماويات التي يمكن خلطها بالمياه وتوزيعها توزيعاً متساوياً بالتربة مما يزيد من كفاءة استخدام تلك المواد الكيميائية في الإنتاج الزراعي ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك إن كفاءة الري به والتي تبلغ ما بين ٦٥% - ٧٥% وهو ما يزيد عن كفاءة الري السطحي (الغمر) التي تبلغ نحو ٥٠%، فضلاً على انه يوفر مساحة من الأرض نتيجة الاستغناء عن إنشاء المراوي والمساق كما في الري السطحي. ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل يجب على الدولة إن تسعى إلى البحث عن مصادر جديدة للمياه سواء من المياه الجوفية أو من خلال اللجوء إلى تحليه مياه البحر وتحويلها إلى مياه عذبة تصلح لأوجه الاستخدام المختلفة، كما يجب على الدولة أيضاً ضرورة زيادة الجهود للتنقيب على المياه الجوفية، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الكميات المستخدمة من المياه الجوفية في مصر تقدر بنحو ٣ مليار م^٣ سنوياً، وتدل الدراسات المختلفة^١ على إمكانية تواجد كميات أخرى من المياه الجوفية في صحراء مصر تبلغ حوالي ٣٣ مليار متر مكعب سنوياً وذلك في حدود السحب الأمن ، تستحوذ منها صحراء مصر الغربية والتي تضم مناطق الوادي الجديد وواحة سيوه والساحل الشمالي الغربي على حوالي ٨٩% من إجمالي كمية المياه الجوفية المتاحة في مصر، بينما يوجد الباقي (١١%) في الصحراء الشرقية حيث يقدر سعة الخزان الجوفي الموجود تحت أراضي الدلتا بحوالي ٢٤٠ مليار متر مكعب، يستغل منها في الوقت الراهن حوالي ١,٦ مليار متر مكعب سنوياً، وهذا

^١ صلاح على صالح (دكتور)، اقتصاديات الاراضى والمياه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط، ٢٠١٤

الخران يتغذى أساسا من مياه النيل المتسربة سواء في صورة ما يتسرب من مياه الري الزائد عن احتياجات الأراضي الزراعية أو ما يفقد بالرشح من شبكة الري أثناء نقلها وتوزيعها للمياه فالمياه الجوفية بدلنا النيل ليست مصدرا إضافيا ولكن يمكن النظر إليه على أنه إعادة لاستخدام ما يفقد من مياه النيل.

المراجع:

- ١) السيد محمد السيد عطا الله، الآثار البيئية للتنمية الاقتصادية الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعه طنطا، ٢٠٠٧.
 - ٢) صلاح على صالح (دكتور)، اقتصاديات البيئة والتنمية الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩٤.
 - ٣) صلاح على صالح (دكتور)، اقتصاديات الاراضى والمياه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٤.
 - ٤) عادل عبد الله المسدى (دكتور) المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن تلوث المجارى المائية الدولية، مجله البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعه القاهرة، يناير ١٩٩٩.
 - ٥) نسرين عبد العزيز، على إبراهيم محمد (دكاترة)، دور السياسة الزراعية في الحفاظ على الأراضي الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (١٧)، العدد الرابع، سبتمبر ٢٠٠٧.
 - ٦) محمد فكرى حسين (دكتور)، التلوث وتدهور الموارد الطبيعية من الأراضي والمياه، المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعه المنوفية، ابريل ١٩٩٩.
 - ٧) رامي احمد عبد الحفيظ (دكتور)، دراسة اقتصادية عن التعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط، مجله أسيوط للعلوم الزراعية المجلد (٤٣)، العدد الأول، أسيوط، ٢٠١٤.
 - ٨) وزاره الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الاراضى، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤.
- #### الملخص والتوصيات:

مما لا شك فيه أن موردي الأرض والماء يعدا من العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي ، فلا يمكن تصور وجود زراعة وإنتاج زراعي بدونهما ، لذا فان المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تكمن فيما لوحظ في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد نجاح الشعب المصري في ثورتي يناير ٢٠١٠ ويونيه ٢٠١٣ من حدوث تعدي على كل من الأرض الزراعية ونهر النيل بالرغم مما تضمنته القوانين والتشريعات القانونية من تجريم لهذا التعدي حيث زادت هاتين المشكلتين بشكل واضح وملحوس وأثرتا على الاقتصاد القومي المصري بصفه عامة والزراعي على وجه الخصوص، لذا فان هذه الدراسة تهدف إلقاء الضوء على هاتين المشكلتين والتعرف على ملامحهم والأسباب التي أدت إليهما كمحاولة لإيجاد الحلول المناسبة لتجنب آثارهما على الاقتصاد المصري، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الاستقرائي والتحليلي لمجموعه من الحقائق والدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- (١) إن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية زادت بشكل ملموس بعد نجاح الثورتين وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجة كبيرة.
- (٢) أدت الزيادة السكانية المضطربة وزيادة الطلب على المساكن من ناحية وعدم وجود أراضي للبناء عليها بعيدا عن الرقعة الزراعية من ناحية أخرى إلى نشوء العديد من البؤر والمناطق الاستيطانية في العديد من محافظات الجمهورية.
- (٣) تشير المؤشرات والدلائل الحالية إلى قرب وصول مصر إلى حد الفقر المائي الم تكن قد وصلته بالفعل حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة إلى اقل من ١٠٠٠ م^٣ سنويا (خط الفقر المائي) ، وهذا يعني بان هناك خطر حقيقي على الموارد المائية المصرية.
- (٤) تواجه المياه في مصر نوعين من المشاكل تتمثل في الإسراف في استهلاك مياهه من ناحية و التعدي على مجراه وتلويث مياهه من ناحية أخرى. وفي ضوء النتائج المتحصلة فقد أوصت الدراسة بمجموعه من التوصيات التي من شأنها الحد من ظاهرة التعدي على الأرض وعلى نهر النيل لأثارهما السيئة على الاقتصاد المصري.

AN Economic Study about Encroachments on Agricultural Land and the RIVER Nile in the Egyptian Economy

Salah Fadlalla

Dept. Agricultural Economics, Faculty of Agric., Assiut University

Summary and Conclusion:

The main objective of the study is to shed light on the encroachment in the area of agricultural and the RIVER Nile in the Egyptian Economy after the refutation of 25 January 2011 and 30 June 2013.

The study indicated that the phenomena of Encroachments on Agricultural Land and the consumption of the Nile water used in agriculture were increased, Also, the study indicated that there a real dangerous in the situation of water.

The study recommended some recommendation to face these problems and its negative effects on the Egyptian economy.